

الجيد منه هو الذي يظهر ، فأمّا إن كان يخفى ويكون الغالب عليه الظاهر فيه الدون فليس بغش ولا منهى عنه .

(٥٥) وعن علي (ع) أنّه نهى الباعة أن يُظهروا أفضل ما يبيعونه ويخفوا شره ، وهذا يؤيد ما ذكرناه .

(٥٦) وعنه (ع) أنّه نهى عن النفخ في اللحم ، يعني بعد أن يُسلخ الجلد ، وأمّا النفخ بين الجلد واللحم ، فليس من هذا ، وهو شيء يسهل به السِّلْخُ ، وإنّما نهى<sup>(١)</sup> عن النفخ في اللحم ليختلط الريح به ، وتجرى بين جلود رِقَاقٍ عليه فينتفخ اللحم ، فيظهر كأنه شحم وليس بشحم .

(٥٧) وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنّه نهى عن شوب اللبن بالماء إذا أُريدَ به البيع لأنّه يكون غشاً فأمّا من شابه ليشربه فلا شيء عليه في شوبه .

(٥٨) وعنه أنّه قال إذا طَفَفَتْ<sup>(٢)</sup> أمتي مكيالها وميزانها ، واختانوا ، وأخفروا<sup>(٣)</sup> الذمّة ، وطلبوا بعمل الآخرة الدنيا ، فعند ذلك لا يُزَكُّون أنفسهم .

(٥٩) وعن جعفر بن محمد (ع) أنّه سُئل عن إنفاق الدراهم المحمول عليها قال : إذا كان الغالبُ عليها الفضة فلا بأس بإنفاقها ، وقال في السُّتُوقِ<sup>(٤)</sup> وهو المُطَبَّقُ عليه الفضة ، وداخله نحاس يُقَطَّعُ ولا يحل أن

(١) ٨ - النهى .

(٢) حش س ، ي : من مختصر الآثار : التطفيف في الكيل والوزن الزيادة عند الأخذ والنقص عند الإعطاء قال الله عز وجل : ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون (٨٣ : ١ - ٢) ، يعني حين يعطوهم ذلك ، وإنّما هذا في البيع ، والعوض ، فأما في الهبة في الصدقة التطوع ، من أعطى ذلك وافيّاً ، فهو أعظم لشوابه ، وإن نقص منه ، فلا شيء عليه ، وإن كان في واجب فعليه أن يوفيه ، ونهى جعفر بن محمد (ص) عن اختلاف المكيال والأوزان في المصّر الواحد لما يدخل في ذلك من الشبهة والمغالطة .

(٣) د - وخفروا . حاشية في ي ، د - خفروا الذمّة أي : أفسدوها وأبطلوها ، والذمّة العهد والذمّة الأمان ، وفي ٨ - أي نقضوا العهد .

(٤) حش د - الدرهم الردي ، وفي بعض الحواشي « السوق » وهذا غ .